

Distr.: General

3 January 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية



اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ١١

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الثلاثاء، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ماتوني (نائب الرئيس) (بيرو)

المحتويات

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: 2، Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

نظرا لغياب السيد أولهاي (جيبوتي) تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ماتوتي (بيرو).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقرة (١٩٩٧-٢٠٠٦) (A/54/98) و (A/54/316)

١ - السيد كراسوكي (وكيل مدير شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرض بند جدول الأعمال وأشار إلى تقرير الأمين العام (A/54/316). وقال بينما اعتبرت حكومات كثيرة الفقر شاغل سياسة أساسيا لم يحدث على الإطلاق أن قضي على الفقر. ويعيش ثلاثة مليارات من الناس بدخل يومي دولارين أو أقل، ويبقى ملايين الأطفال دون تعليم، ولا يحصل مليار ونصف المليار من الناس على المياه النقية.

٢ - وكان موضوع العقد في السنة الحالية هو "المرأة والقضاء على الفقر". وكان المدخل إلى إزالة الفوارق بين الجنسين في القضاء على الفقر هو تبسيط منظور شؤون الجنسين.

٣ - واعتبرت الشراكة بين جميع الجهات المؤثرة المعنية أمرا حاسما. ومن شأن وضع إطار سياسة متكامل فيه قضايا الاقتصاد الكلي والقضايا المالية والاجتماعية، ورسم استراتيجية منصفة للنمو الاقتصادي أن يصل بآفاق القضاء على الفقر إلى حدها الأمثل.

٤ - وقد اشتملت التوصيات الواردة في التقرير لمواصلة العمل، على تقديم دعم دولي معزز على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، وتعبئة موارد إضافية من جميع المصادر المتاحة.

٥ - وخلال عام ٢٠٠٠ سيكون موضوع اليوم الدولي للقضاء على الفقر هو "العولمة والقضاء على الفقر" وستعقد الجمعية العامة دورة استثنائية تركز لمتابعة تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن الذي يتضمن القضاء على الفقر كأحد القضايا الأساسية.

٦ - السيد تالبوت (غيانا): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فذكر بأن المجتمع الدولي قد تعهد في عام ١٩٩٦ بالقضاء المبرم على الفقر والحد من الفقر عموما في العالم قاطبة بدرجة كبيرة خلال العقد. وكان واضحا أن ذلك الهدف لن يتحقق على الأرجح لأن أعداد الذين يعيشون في فقر مدقع لا يزال آخذ في الارتفاع. وكانت الاستجابة لهذه الحالة أقوالا أكثر منها أفعالا إذ تضاءلت المساعدة الإنسانية الرسمية بينما لم يؤد الاعتماد على قوى السوق العالمية إلا إلى تعميق التفاوت. ثم إن الجهود المبذولة للحد من الفقر على المستوى العالمي عرقلت بشكل حاد بتأثير الأزمات المالية في العامين الماضيين.

٧ - وكان لا بد لتوافق الآراء العالمي ضد الفقر، الذي بزغ في كوبنهاغن أن يعاد تنشيطه بعمل حازم على الصعيد العالمية والإقليمية والوطنية. فينبغي للأمم المتحدة أن توفر الريادة، وللعمل على المستوى السياسي ومستوى السياسات العامة أن يقترن بأنشطة ملموسة على المستوى البرنامجي والتنفيذي. ومن ضرورات النجاح إدماج منظور لأمور الجنسين في كل شيء لأن المرأة من بين أشد المتضررين من الفقر قسوة. والمساواة في الحصول على التعليم أمر حاسم أيضا حيث تكون النتيجة هي تحسين المستويات الصحية والمعيشية وانخفاض معدلات الولادات والوفيات.

٨ - وقد حظيت مبادرة البنك الدولي الأخيرة بشأن الفقر، بالترحيب. غير أن القضاء على الفقر يجب في الوقت نفسه ألا يشكل شروطا جديدة تفرض على البلدان النامية.

٩ - وتشمل الإجراءات التي قد ترغب اللجنة في توصية الجمعية العامة بالنظر فيها ما يلي:

- دعوة الدول الأعضاء إلى القضاء على نصف حالات الفقر المدقع بحلول عام ٢٠١٥؛
- دعوة البلدان الصناعية إلى زيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية إلى ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي؛
- مناشدة أعضاء منظمة التجارة العالمية تركيز الاهتمام الرئيسي على شواغل البلدان النامية في جولة سياتل الجارية للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف؛
- إعادة النظر في أهداف عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر والتقدم المحرز في سبيلها في موعد لا يتجاوز العام الخامس من العقد، بقصد الاتفاق على أهداف معدلة حسب الاقتضاء؛
- استكشاف إمكانية عقد جلسات استماع عالمية موسعة بشأن القضاء على الفقر بقصد تحديد مجموعة مبادرات لمكافحة الفقر تستهل خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين؛
- إدماج أهداف واستراتيجيات القضاء على الفقر في مهمة إصلاح الهيكل المالي الدولي؛
- دراسة تأثير العولمة والترابط على استئصال الفقر.

١٠ - السيد كاريابنن (فنلندا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه وهي، استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، والبلد المنتسب قبرص بالإضافة إلى آيسلندا البلد العضو في منطقة التجارة الحرة الأوروبية والمنطقة الاقتصادية الأوروبية، فأعرب عن الأسى لاستمرار وجود الفقر العالمي، ولا سيما الفقر المدقع. وأعاد تأكيد التزام الاتحاد الأوروبي بهدف التنمية الدولية

المتمثل في التقليل إلى النصف من نسبة الذين يعيشون في فقر مدقع بحلول عام ٢٠١٥. وقال إن وفده يوافق على بيان الأمين العام الوارد في تقريره والقائل إن النمو الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية بشكل قوي ومطرود أمران أساسيان للقضاء على الفقر (الفقرتان ٢٣ و ٢٤ من A/54/316). وينبغي أن تعزز استراتيجيات القضاء على الفقر النمو المستدام على أساس تعزيز المساعدة الذاتية والقدرات الإنتاجية للفقراء. وإحداث زيادة في استثمار القطاع الاجتماعي المستهدف ضروري أيضا للاقتراب من هدف الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية في العالم. وينبغي أن تكون مبادرة ٢٠/٢٠ هي الإطار لتلك الزيادات في البلدان الفقيرة والغنية على السواء.

١١ - ويجب أن تولى الأولوية في القطاع الاجتماعي للبرامج التي تستهدف أشد الناس فقرا. ولما كان هناك قرابة ١٣٠ مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس ومعدل انقطاع عن الدراسة في غاية الارتفاع في كثير من البلدان يصبح من الضروري الدخول باستثمارات إضافية في التعليم الأولي العام والخدمات الصحية الأساسية على المستوى العالمي. ومن العناصر الحيوية الأخرى في القضاء على الفقر صلاح الحكم المتميز بسيادة القانون والديمقراطية والشفافية والمساءلة وتوفير الفرص للعناصر المؤثرة للمشاركة في صياغة وتنفيذ السياسات الاجتماعية والاقتصادية.

١٢ - وأشار إلى موضوع عام ١٩٩٩ لليوم الدولي للقضاء على الفقر "المرأة والقضاء على الفقر" فشدد على الربط بين المساواة بين الجنسين والحد من الفقر، وطالب بتغيير في العقلية إزاء النساء والفتيات. وقال إن الإصلاحات القانونية والتشريعية لازمة لكفالة المساواة بين المرأة والرجل في الحصول على الموارد الاقتصادية، بما في ذلك الحق في الإرث وملكية الأرض والممتلكات الأخرى والائتمان والموارد الطبيعية والتكنولوجيا المناسبة. وأشار إلى أن عددا كبيرا من النساء، وخاصة الريفيات استغدن من خدمات التمويل الصغير وقال ينبغي للمرأة أن تشارك في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بذلك التمويل.

١٣ - وأضاف أنه يجب على الأمم المتحدة والبنك الدولي أن يعملوا معا لمحاربة الفقر. وينبغي أن تركز جهود القضاء على الفقر على مشاكل البطالة، وخاصة في غياب شبكات السلامة الاجتماعية الكافية، وتخفيف أعباء الديون على البلدان النامية لتنفيذ سياسات اقتصادية سليمة. وقال إن الاتحاد الأوروبي يرحب في هذا الصدد بأحدث مبادرة متخذة لتخفيف أعباء الديون على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهو يتطلع إلى سرعة تنفيذها. كما أنه يرحب باقتراحات ربط تخفيف أعباء الديون بالقضاء على الفقر، واقتراحات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ربط مساعدتهما باستراتيجيات الحد من الفقر. ويبدل الاتحاد الأوروبي قسارى جهده لتقديم مساعداته في الإطار نفسه.

١٤ - ويجب أن يزداد نشاط مجتمع الأعمال الدولي في الاشتراك في جهود الحد من الفقر عن طريق زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نموا في أفريقيا جنوب الصحراء؛ ومنع زعزعة الاستقرار المنهجية في أسواق رأس المال؛ ووضع المبادئ الأخلاقية للتجارة والأعمال؛ وعن طريق الممارسات المتمشية مع معايير منظمة العمل الدولية. والاتحاد الأوروبي يرحب في هذا الصدد بالجهود التي بذلتها مؤخرا

الشركات المختلفة عبر الوطنية لتحسين سلوك أعمالها، ويؤيد اقتراح الأمين العام وضع نموذج عالمي لحقوق الإنسان والعمل والبيئة، الذي عرضه في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

١٥ - ومن الأمور الحيوية أيضا عكس الاتجاه الهابط في المساعدة الإنمائية الرسمية مع إقامة شراكة قوية فيما بين الجهات المؤثرة، بمن فيها الأمم المتحدة، بغية كفالة تمكين الحكومات من الاضطلاع بملكية استراتيجيات نموها والحد من الفقر بها.

١٦ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يؤيد توصيات الأمين العام باتخاذ الإجراءات والمبادرات الممكنة للقضاء على الفقر استعدادا للألفية الجديدة (الفصل خامسا من A/54/316). وهو يوافق على ضرورة صلاح الحكم وإقامة هيكل كفؤ للدعم الإداري والمؤسسي وعلى قدرة الموارد البشرية والمالية والشراكة النشطة بين كل الناشطين في مجال التنمية (الفقرة ٤٤ من A/54/316). وينبغي إيلاء اهتمام خاص للقضاء على الفقر المدقع. والاتحاد الأوروبي على استعداد للإسهام بنشاط في تحقيق هذا الهدف. وقد اقترح في هذا السبيل أن يكون القضاء على الفقر في سياق العولمة موضوعا لجمعية الألفية.

١٧ - السيد فارار (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه لا يمكن استئصال الفقر بمجرد تحويل الموارد إلى الفقراء؛ إذ يلزم تنمية المهارات فيما بينهم. فالتنمية المتمحورة على البشر، وهذا هو المفهوم المحدد في كوبنهاغن، تمكن الفقراء من التمتع بالحريات السياسية والاقتصادية الأساسية، بينما تركز على السبل العملية والفعالة لتخفيف معاناتهم. وتعليم الفتيات والنساء يحتل الأهمية الأولى في ذلك الصدد، وقد وضعت وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية التعليم الأولي للفتيات ومحو أمية النساء في مقدمة برامج عملها.

١٨ - ويجب أن يشمل القضاء على الفقر تزويد الفقراء بالأدوات التي تلزمهم للنجاح في مجتمع أكثر ازدهارا. ولتحقيق هذه الغاية يصبح صلاح الحكم أمرا حيويا، وعلى الحكومات أن تكفل الحصول على الرعاية الصحية والمسكن والتغذية والتعليم والوصول إلى البنى الأساسية وتملك الأراضي، وعليها أن تعزز وتشجع وتحمي المجتمع المدني والوكالات المحلية المستقلة والجماعات النسائية والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تخفيف وطأة الفقر.

١٩ - والنمو الاقتصادي يرتبط بشدة بتخفيف وطأة الفقر ومن ثم فإن أنفع النهج هو إيجاد أساس سليم للاقتصاد الكلي من أجل النمو المستدام مع فتح الأسواق وشفافية الإجراءات التنظيمية وتقوية الإشراف المالي والتشارك في اتخاذ القرارات.

٢٠ - وأضاف أن رئيس الولايات المتحدة، كلينتون يسعى إلى الإعفاء بنسبة ١٠٠ في المائة للديون الثنائية الرسمية على البلدان الأشد فقرا والأثقل مديونية للولايات المتحدة. وهذه المبادرة غير المسبوقه لتخفيف أعباء الديون تساعد تلك البلدان على استغلال مواردها في توفير الاحتياجات البشرية الأساسية وفي التنمية.

٢١ - والأرجح أن تنجح تدابير تخفيف وطأة الفقر إذا اهتمت بالفقراء. فلو أتاحت للفقر الفرصة فإنه سيعمل ويدخر ويعيد استثمار رأس ماله وبذا ينجو من حلقة الفقر المفرغة.

٢٢ - السيد شودري (بنغلاديش): قال إن النظرة تتزايد إلى الفقر باعتباره التحدي الرئيسي أمام المجتمع الدولي، وأصبح الحد من الفقر هدفا رئيسيا للحكومات والوكالات الإنمائية. وأقرت على نطاق واسع الأهداف الاجتماعية المتصلة بالحد من الفقر بما فيها التعليم الأولي للجمع وتقليل معدلات الوفيات والوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية. وللأسف فالنتائج هزيلة للآن: إذ نسبة الذين يعيشون في فقر في عام ١٩٩٩ هي نفسها التي كانت تعيش في عام ١٩٩١، والمرجح أن يرتفع الرقم إذا لم تتخذ إجراءات فورية.

٢٣ - وقد أضافت إلى تأثير الفقر الأزمات المالية التي أنهت النمو الاقتصادي في شرق آسيا، وهبوط أسعار السلع الأساسية الأفريقية، وتقلص أرقام الناتج المحلي الإجمالي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والكوارث الطبيعية في شتى المناطق. وثمة عامل ضار آخر هو عبء الديون الذي يتحمله بعض من أشد بلدان العالم فقرا، فزاد من حدة تدني أسعار السلع الأساسية وأوجد الحواجز أمام صادراتها.

٢٤ - وقال إن تقرير الأمين العام (A/54/316) يناقش مسألتي الائتمانات الصغيرة والقضاء على الفقر، ولكنه لا يبين بما فيه الكفاية كيف يمكن لبرامج الائتمانات الصغيرة أن يؤدي إلى تعبئة الموارد حتى في أشد المجتمعات فقرا. فبرامج الائتمانات الصغيرة تساعد على تمكين المرأة الفقيرة داخل أسرتها وفي مجتمعتها. وقد أثبتت قيمتها في حالات الأزمات المالية. وهذه البرامج أداة تتميز بالكفاءة والمرونة في خدمة القضاء على الفقر وينبغي زيادة استكشافها وتحليلها بصورة كاملة.

٢٥ - وأضاف أن الفقر واقع معقد ومتعدد الأبعاد ويقتضي علاجه مشاركة جادة وموضوعية، وتقديم توصيات مفصلة بإجراءات ملموسة. وأن القضاء على الفقر التزام عالمي ويرجى أن يُفضي البحث والتحليل المستفيضان إلى اتخاذ تدابير تمكن من تحقيق أهداف عقد القضاء على الفقر.

٢٦ - السيدة فارغاس (كوستاريكا): تكلمت باسم بلدان أمريكا الوسطى وقالت إن الطابع المتعدد الأبعاد للفقر في أمريكا الوسطى يتفاقم بسبب عبء الديون الخارجية الثقيل. ولا تستطيع الحكومات أن تقوم في وقت واحد بخدمة ديونها الخارجية وتقديم الخدمات الاجتماعية. وتدلل الدراسات التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن سكان المنطقة يعيشون في فقر مدقع ويعجزون عن الخروج من الحلقة المفرغة من المساعدة الحكومية والمساعدة من المجتمع الدولي. وتزداد الحالة ترددا بفعل الكوارث الطبيعية التي ترد التقدم الضئيل الذي تمكنت دول المنطقة من إحرازه في برامجها الاجتماعية. ولا تتوافر لبلدان أمريكا الوسطى موارد تكفي لمواكبة آثار تلك الكوارث. ثم إن تقارير الأمم المتحدة تبين بوضوح أن تلك الكوارث الطبيعية تزداد حدتها بسبب عوامل من صنع الإنسان. وتصبح المخاطر الطبيعية كوارث حين تؤثر على الناس وبنائها الأساسية الاجتماعية الاقتصادية إلى حد يعجز معه المجتمع أو البلد عن مواكبة التأثير بكامله.

٢٧ - فينبغي أن تبذل المحاولات لتعزيز التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والدولي. وترى بلدان أمريكا الوسطى، في هذا الصدد، أن أفضل وسيلة للقضاء على الفقر هي أن يتم عن طريق التعليم والعمل. ولذا فهي تؤيد قرار الجمعية العامة A/53/223 و A/53/198 اللذين أبرزتا دور الائتمانات الصغيرة كأداة هامة لمكافحة الفقر تعزز جيلا منتجا يعمل لحسابه الخاص وتمكن الذين يعيشون في فقر، وخاصة النساء.

٢٨ - وقد عملت بلدان أمريكا الوسطى بجد للحفاظ على السلام وتوطيد الديمقراطية. بيد أن ذلك الزخم لا يمكن الحفاظ عليه إلا من خلال سياسات اجتماعية تتيح للأسر تأمين فرص العمل والأجر المناسب والتعليم والصحة والمأوى. وبينما تتجلى ضرورة التضامن الدولي في زمن الكوارث، فهو ملح وضروري بالقدر نفسه في سياق العلاقات الاقتصادية الدولية.

٢٩ - السيد نييتريا (الاتحاد الروسي): قال إنه على الرغم من التقدم الجدير بالذكر الذي أحرز في ميدان التنمية فإن الفقر يظل للأسف أحد المشاكل الرئيسية التي نواجهها في الألفية الجديدة. ويتطلب تحقيق أهداف عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر تعاوننا نشطا على الصعيدين الوطني والدولي من أجل التنفيذ الكامل والفعال لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والالتزامات المقطوعة في المؤتمرات العالمية الرئيسية في التسعينات. وقد قدمت الصناديق والبرامج التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة إسهاما كبيرا في ذلك المجال وساعدت على إدماج شتى جوانب القضاء على الفقر في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. وينبغي أن تكون هذه القضية محور أنشطة الأمم المتحدة في المستقبل في الميادين الاقتصادية والاجتماعية.

٣٠ - واستطرد قائلاً إن الفقر أكثر من أن يكون عدم كفاية الدخل: فهو يؤثر على نوعية المعيشة في كل المجالات بما فيها محو الأمية والصحة والحصول على الخدمات الأساسية. ولا يقتصر الفقر على البلدان النامية أيضا؛ ويذكر تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن أكثر من ١٠٠ مليون شخص في البلدان المتقدمة النمو يعيشون تحت عتبة الفقر.

٣١ - وأظهرت الخبرة في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ضرورة مواصلة الجهود لإيجاد حل طويل الأجل لمشكلة الديون على البلدان الفقيرة. وينبغي أن يقترن الدعم المالي بتدابير لمساعدة البلدان المدينة في تعبئة مواردها، وخاصة عن طريق زيادة إمكاناتها للتصدير وتحسين وصولها إلى الأسواق.

٣٢ - وقد حظي هدف تخفيض الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ بتأييد واسع النطاق وكرست أيام وسنوات وعقود للقضاء على الفقر؛ غير أن الواقعي أن المرجح هو أن يدرج البند على جدول أعمال الأمم المتحدة لفترة طويلة قادمة، إلى أن يتم التوصل تماما إلى هدف القضاء على الفقر. ووفق ما اتفق عليه مؤتمر القمة في كوبنهاغن فإن هذا الهدف حتمية أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية من أجل البشرية.

٣٣ - السيدة موراكي (بوتسوانا): قالت إن القدرة على ترجمة المبادئ التوجيهية العامة التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء، في مختلف المؤتمرات الدولية التي ترعاها الأمم المتحدة والتي عقدت في التسعينات، إلى برامج

عمل إقليمية ووطنية ومحلية، تشكل تحديا ملحا للمجتمع الدولي بأسره. ولهذا فهي تحث مجتمع المانحين على تكثيف الجهود للوفاء بالتزاماته المالية المتعهد بها في تلك المؤتمرات.

٣٤ - وأضافت أن عمق مشكلة الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء أكبر منه في أي منطقة أخرى. فالأغلبية العظمى من اقتصادات المنطقة تقوم أساسا على الموارد الطبيعية، وكان معظم الجهود الإنمائية السابقة يتم على حساب تلك الموارد. ولذا ينبغي التوفيق بين الاستغلال المستدام لتلك الموارد، واستراتيجيات النمو الاقتصادي السريع بطرق منها التنوع الاقتصادي وإيجاد فرص العمل والاستثمار في البنى الأساسية وخاصة البنى الأساسية الاجتماعية.

٣٥ - وتتطلب الاستراتيجيات المحلية الموجهة نحو بلوغ تلك الأهداف مشاركة فاعلة من كل القطاعات الإنمائية بما فيها المانحون الثنائيون ومؤسسات بریتون وودز والمجتمع المدني. وذكرت أن العمل التعاوني المطلوب من حكومتها في ذلك الصدد ينبغي ألا يقتصر على المشورة في مجال السياسات وبناء القدرات. وينبغي تدعيمها بحقن فعلي للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد لأن هدف بوتسوانا هو الحد من الاعتماد على صناعة التعدين وذلك بالبحث عن آليات جديدة للنمو، فضلا عن تعزيز تطوير الصادرات غير التقليدية. وحكومتها تواصل بذل جهودها لإيجاد بيئة مؤدية إلى القطاع الخاص والتركيز على حفز المشاريع ذات الوجهة التصديرية، الصغيرة منها والمتوسطة عن طريق توفير الائتمانات الصغيرة والمنح لصاحبات المشاريع في المناطق الريفية. وتشمل تدابير الحد من الفقر الأخرى. برنامج تنمية الأراضي الذي تقدم من خلاله المجموعات الزراعية كالبدور والماشية والخدمات الإرشادية، دون مقابل، كما تقدم من خلاله مخططات لمعاشات كبار السن الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ عاما أو أكثر.

٣٦ - وينبغي الإقرار بدور المرأة مديرة للصحة والاقتصاد، وخاصة في سياق تصميم وتنفيذ خطط التنمية. وينبغي عمل الكثير لتيسير زيادة دخول الفتيات المدارس والبقاء بها. وقد فاقمت جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الفقر في المنطقة إذا أن كثيرين من كاسبي العيش قد رحلوا وتيمم الأطفال. فمن المهم أن ينظر إلى تأثير هذه الجائحة نظرة اقتصادية واجتماعية لأنها لو تركت لحالها فلديها إمكانية قلب المكاسب الكبيرة التي تحققت رأسا على عقب.

٣٧ - السيد اسكندرو (المكسيك): أشار إلى أن الفقر أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي وقال إن ثمة نقائص واضحة في الكفاح من أجل القضاء على الفقر، ولا سيما فيما يتعلق بتوفير بيئة تمكين اقتصادي دولية. وقد تجلى هذا الواقع في حالة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي حيث تأثر التقدم في مجال التنمية الاجتماعية تأثيرا دراميا باضطرابات الأسواق المالية الدولية والكوارث الطبيعية الواسعة النطاق.

٣٨ - وأضافت أن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد تستدعي وضع استراتيجيات شاملة للأجلين المتوسط والطويل. ويلزم في هذا الصدد اتخاذ إجراءات عاجلة للوصول بالتعاون إلى أقصى مداه على كل الصعد بغية مهاجمة الأسباب الجذرية للفقر وليس مجرد الأعراض. ومن الأمور الحيوية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بغية

تعزيز إيجاد المزيد من فرص العمل وأحسنها، والتركيز في الجهود الاجتماعية على التعليم والصحة والتغذية، وخاصة في البلدان والقطاعات المتخلفة. ولتحقيق النجاح في هذا الصدد يجب على المجتمع الدولي أن يدعم جهود الدول الرامية إلى القضاء على الفقر، وتوفير الحماية الاجتماعية الأساسية وتحقيق التنمية. وقال إنه يتفق مع تشديد الأمين العام في تقريره على ضرورة توفير بيئة دولية توصل إلى إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. فلا غنى عن زيادة فرص الوصول إلى أسواق البلدان الصناعية وإلى الاستقرار المالي الدولي والتعاون التكنولوجي على قدم المساواة وعلى أساس مستدام، بغية تحسين أحوال البلدان النامية في عصر العولمة. ولتحقيق ذلك تولى المكسيك الأولوية لإدراج التحديات الإنمائية وتصميم هيكل مالي دولي جديد في سياق الجولة القادمة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

٣٩ - السيد كولبي (النرويج): قال إن استراتيجيات القضاء على الفقر يجب أن تتسم بالمرونة الكافية للعمل في ظروف مختلفة، وأن تكون موضوعية بالقدر الكافي للتصدي للأسباب الجذرية للفقر. وبما أن عبء الديون غير المستدام عقبة رئيسية في سبيل بلوغ هدف القضاء على الفقر بالنسبة لكثير من البلدان النامية فوفده يؤيد القرار الذي جاء في وقته لتعزيز مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بغية تأمين تخفيفها عن كاهل تلك البلدان بصورة أسرع وأعمق وأوسع نطاقاً. وهو يؤيد أيضاً اقتراح إقامة صلة أوثق بين تخفيف الديون والقضاء على الفقر، وتوجيه الموارد المحررة من خدمة الديون إلى تمويل مشاريع التنمية الاجتماعية والبشرية، تمشياً مع مبادرة ٢٠/٢٠. ويجب أن تضع الجولة الجديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تجريها منظمة التجارة العالمية جدول أعمال يعكس بجلاء مصالح أشد البلدان فقراً. وينبغي تحسين شروط الوصول إلى الأسواق بصفة مستمرة؛ وينبغي إبقاء الأحكام الخاصة والتفاضلية لمنظمة التجارة العالمية قيد الاستعراض الدقيق؛ وتقديم المساعدة الكافية المتعلقة بالتجارة.

٤٠ - وإذا كانت النرويج ترحب بوقف الاتجاه نحو تخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية فهي تود أن ترى قلب هذا الاتجاه والوفاء بهدف الـ ٠,٧ في المائة. وتتجاوز النرويج بصفة مستمرة هدف الأمم المتحدة للعقدين. وتتوقع من البلدان الأخرى في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تحذو حذوها، وقال إن حكومته تنظر في زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية للعام الحالي من ٠,٨٨ في المائة إلى ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٤١ - وذكر أن وفده يرى أن ينسق المانحون جهودهم ويضعون النتائج في المقدمة بمثل ما يطلبون ذلك من صناديق وبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وفي ذلك الصدد فإن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإطار التنمية الشامل، ونهج التنمية القطاعية تبشر بالخير في المستقبل. ومن ناحية أخرى فالمعونة المقيدة لا تحدث زيادة كبيرة في تكاليف المشاريع الإنمائية فحسب، بل وتؤدي أيضاً إلى حشد من النظم التقنية غير المتساوقة التي تزيد من التكاليف الجارية بالنسبة للبلدان النامية الفقيرة. ومن المشجع في ذلك الصدد أن أغلبية أعضاء لجنة المساعدة الإنسانية بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تؤيد الآن تقديم المعونة غير المقيدة إلى أقل البلدان نمواً.

٤٢ - وينبغي أن تكون معايير المساعدة الإنمائية الرسمية مرتبطة بالأداء وأن تقوم على تقييم أكثر مرونة لجهود الشركاء والتزاماتهم. ولما كانت الحكومة هي الجهة الوحيدة التي لها سلطة تنفيذ السياسات التي تستطيع إزالة التفاوت فدورها في الحد من الفقر دور حاسم. ويقتضي الأمر زيادة الاستثمار في رأس المال البشري وفي التعليم والصحة.

٤٣ - ورغم الاتفاق الواسع النطاق على أن تمكين المرأة شرط أساسي للقضاء الفعلي على الفقر يبدو أن تأنيث الفقر يتزايد. والواقع أن كثيرا من النساء لا يحصلن الآن على قروض متواضعة تمكنهن من أن يكن عضوات مستقلات ومنتهجات في المجتمع. وعلى هذا يلزم إجراء تغييرات في التشريعات لعكس هذا الاتجاه.

٤٤ - وأثبتت دراسات كثيرة أن الاستثمار في تعليم المرأة يأتي بأفضل الثمرات الاجتماعية. فالتعليم يحسن فرص الدخل ويعزز الروابط الثقافية ويعزز مشاركة المرأة في العمليات الداخلية. وقال في هذا الصدد إن وفده وإن كان يؤيد التوصيات الواردة في الفصل خامسا من تقرير الأمين العام فهو يود أن يرى اللجنة الثانية وقد شددت أكثر على الفوارق بين الجنسين في توصياتها اللاحقة.

٤٥ - الأسقف مارتينو (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن الكفاح ضد الفقر حتمية أخلاقية. والواقع أن العالم الذي تهيمن عليه العولمة والانتشار السريع للمعلومات لم يعد يحتمل رؤية الأغنياء مفرطي الغنى يعيشون جنبا إلى جنب مع فقراء يائسين؛ فالفقراء هم في الأساس ضحايا الظلم.

٤٦ - ومن أوضح أشكال الظلم أنه يستحيل على الفقراء أن يجدوا الفرص المتساوية في الحصول على القروض. ولذا فهو يرحب بوضع مخططات للائتمانات الصغيرة حيث لها أهميتها الخاصة لأنها توجه في الغالب نحو النساء. وأثبتت التجربة أن مساعدة المرأة هي أفضل السبل للقضاء على الفقر، لأن المرأة تنفق معظم مواردها على أسرتها. والواقع أن الائتمانات الصغيرة واحدة من أقوى أدوات مكافحة مزاولة الربا الفاحش الذي يفترس الفقراء في البلدان النامية والغنية على السواء. ثم إنها تمكن الفقراء من ممارسة حقهم في المبادرة الاقتصادية. والقاعدة أن التمويل من مؤسسات الائتمانات الصغيرة أرخص عادة من التمويل في إطار مشاريع المعونة الإنمائية. ومع ذلك يلزم القيام بعمل كثير في هذا المجال للنظر في سبل ووسائل تنفيذ برامج محددة تستهدف أشد فئات السكان فقرا.

٤٧ - وأضاف أن ثمة ضرورة أيضا لإرساء ثقافة جديدة للتضامن الدولي. وللأسف فإن المساعدة الدولية قد هبطت إلى أدنى مستوى لها في عدد من السنوات. وبغير زيادة تمويل المساعدة الإنمائية يستحيل مواجهة كل التحديات الرئيسية الحالية التي تتراوح بين الديون الخارجية والحصول على التعليم والصحة، والمعارف اللازمة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولا بد في هذا الصدد من مراعاة كفالة أن تنفق الأموال المقدمة على الأهداف التي قدمت من أجلها. وينبغي ألا تؤدي المساعدة إلى إيجاد ائكال جديد بل توجه بطريقة تكفل وصولها إلى الذين يعيشون حاليا في فقر لتمكينهم من أن يصبحوا شركاء ومشاركين في المخطط العام الكبير لبناء أسرة إنسانية تقوم على أساس العدل والمساواة.

٤٨ - السيد دي مورا (البرازيل): قال إن الزيادة في الفقر العالمي مؤخرًا شيء مزعج، وإن التفاوت بين الجنسين متغير بالغ الأهمية في المعادلة العامة للفقر. وينبغي أن تؤدي التنمية إلى التوسع في الحريات الفعلية بما في ذلك تعزيز الفرص الاقتصادية والأمن وتحسين الصحة والتعليم.

٤٩ - ولا يمكن إنجاز القضاء على الفقر من خلال برامج مكافحة الفقر وحدها؛ فهو يتطلب مشاركة ديمقراطية وإصلاحًا للهياكل الاقتصادية لكفالة المساواة في الحصول على الموارد والفرص والخدمات العامة. ورغم ذلك لن تنجح الجهود الوطنية دون وجود بيئة اقتصادية دولية داعمة. وقد انضم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى الأمم المتحدة في كفاحها ضد الفقر عن طريق السعي إلى إدراج سياسة للتنمية الاجتماعية في برامج عملها. ومن العلامات المشجعة أيضًا إشراك المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في مكافحة الإقصاء الاجتماعي.

٥٠ - وقد اضطلعت الحكومة في البرازيل بمواءمة عملياتها الداخلية للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي لكفالة تمشي استقرار الاقتصاد الكلي مع سياسات إيجاد فرص العمل وتخفيف وطأة الفقر. وزاد مجموع الإنفاق الاجتماعي بنسبة ٢٠ في المائة عن الهدف الذي وضعه مؤتمر القمة المعني بالتنمية الاجتماعية، ونجحت الجهود الرامية إلى إعادة تنظيم الصحة الوطنية وزيادة معدلات القيد في المدارس. وهي تقدم أيضًا حوافز مالية إضافية للمناطق الريفية والحضرية من أجل إنشاء الوظائف. ثم إن برنامج "التضامن المجتمعي" استهل في عام ١٩٩٥ لتنمية الشراكة بين السياسة العامة والمجتمع المدني النشط بشكل متزايد. وقد استهلّت الحكومة لتوها برنامج "المجتمع الفعال" الذي يتبع نهجًا إنمائيًا متكاملًا يشرك المجتمعات المحلية والحكومة والقطاع الخاص في تلبية الاحتياجات الأساسية.

٥١ - واستطرد قائلاً إن البعد الدولي في أي استراتيجية للقضاء على الفقر أمر حاسم. فالموارد وحدها لا تكفي؛ ويجب أن ينسق المجتمع الدولي الجوانب التجارية والمالية والاجتماعية للتنمية الاقتصادية، بغية كفالة النمو والعدل معًا. وقوى السوق وحدها لا تولد تنمية اجتماعية. وبغير العمل لضمان الاستقرار المالي الدولي والعدل وتوازن الممارسات التجارية، وخاصة بالنسبة للسلع الأساسية، ستزداد تكاليف العولمة لأن العولمة بغير مساواة تضخم حدة الإقصاء والتفاوت.

٥٢ - السيد شين غوفانغ (الصين): قال إن القضاء على الفقر يحتل دائمًا أسمى بنود جداول أعمال البلدان النامية، وإن الأزمة المالية الآسيوية الأخيرة أثارت تساؤلات صعبة حول التحديات الجديدة التي تعترض القضاء على الفقر بالعولمة. ولذا جعلت وكالات إنمائية كثيرة متعددة الأطراف، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) ومؤسسات بريتون وودز هذه المسألة أولوية لعملها وأخذت تعزز تنسيقها كي تحقق نتائج أفضل.

٥٣ - وأضاف أن التعاون فيما بين الحكومات والمجتمع المدني والوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف هو الضمان لإحراز تقدم كبير في القضاء على الفقر. ويجب أيضًا تحسين البيئة الدولية، إلى جانب الجهود الدولية، لأن من

الممكن أن يكون لها تأثير مباشر على البلدان النامية، التي هي هشة وضعيفة بوجه خاص أمام الضربات الخارجية. ويجب التسليم أيضا بأن البلدان النامية يختلف بعضها عن بعض اختلافا كبيرا ولن يجري اتباع سياسة تصلح للجميع. وتدل خبرة الصين على ضرورة أن تستجيب التدابير المتخذة للظروف المحلية. ولكي تؤدي تدابير القضاء على الفقر ثمارها المرجوة يجب أن يولى الاهتمام لشواغل البلدان المتلقية بما في ذلك النتائج الاجتماعية المحتملة. وقد قرر صندوق النقد الدولي مؤخرا تعديل سياسته التي تركز على التكيف الهيكلي وحده بينما تهمل البعد الاجتماعي، ولا بد أن تكون للنهج الجديد نتائج ملموسة.

٥٤ - وقد ظلت الصين تولي أولوية عالية للقضاء على الفقر، ونتيجة لجهودها منذ الثمانينات تناقص أعداد سكانها الذين يعيشون في فقر مدقع تناقصا كبيرا. وسوف تواصل تكثيف جهودها، وهي مستعدة للقيام بدور فعال في التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر المدقع.

٥٥ - السيد أوزتورك (تركيا): قال إن المؤكد أن الفقر أبعد من أن يكون ظاهرة جديدة؛ بيد أن أسباب انتشار القلق مؤخرا إزاء القضاء على الفقر يرتبط بقوة ظلت تدفع التنمية العالمية على مدى العقدين الأخيرين. وأول هذه القوى أن التطورات التكنولوجية أدت إلى تقدم لم يكن من المتنبأ به، ومع ذلك يرجح أن تنحرف البلدان التي لا تزال خارج تلك العملية بشكل أكثر حدة عن مسار التنمية العالمية. وثانيها أنه لو كان أحد سمات العولمة يحول العالم إلى قرية عالمية عن طريق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات فإن تزايد الفوارق بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية سيصبح أمرا لا يحتمل بشكل أكبر. وأخيرا، فإن النظرة إلى القضاء على الفقر تزداد على أنه عنصر هام في التقدم العالمي.

٥٦ - وتكمن المسؤولية الأولى عن القضاء على الفقر، في السلطات الوطنية؛ بيد أنه يجب أن يتفق مع العمل الدولي. ويجب ألا تكون هناك أوام بأن القضاء على الفقر يمكن أن يتم بسرعة؛ فيلزم وجود إطار زمني للرؤية طويلة الأجل ما بين ٢٠ و ٢٥ عاما، مع تحديد أهداف محددة الزمن. ولدى صياغة سياسات القضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل وتمكين المرأة تؤدي المنظمات غير الحكومية أيضا دورا هاما، فهي تعمل على المستوى الجماهيري على مقربة من السكان المستهدفين، وخبرتها إسهام قيم في رسم السياسات.

٥٧ - وبالنسبة لتركيا فهذه أهداف القضاء على الفقر يرتبط ارتباطا وثيقا بهدف تحقيق النمو المستدام. وبينما كانت معدلات نموها مرتفعة نسبيا ومعدلات انتشار الفقر المدقع بها منخفضة، يظل على الحكومة أن تتخذ تدابير أخرى لكفالة النمو المنصف في المستقبل.

٥٨ - ويكتسي إعلان الفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٦ عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر، ومبادرة ٢٠/٢٠، بهدف توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، أهمية خاصة في التعاون الدولي للحد من الفقر. ولمنظومة الأمم المتحدة بخبرتها الشاملة ودرايتها في مجال التنمية، دور رئيسي في دعم سياسات القضاء على الفقر على الصعيد الوطني. وقدمت المؤتمرات العالمية الرئيسية التي عقدت في التسعينات خلفية مناسبة يمكن في ظلها رسم تلك السياسات.

٥٩ - وقال في الختام إن وفده يوافق على الرسالة التي تضمنها تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ من أن القضاء على الفقر في كل مكان أكبر من أن يكون حتمية أخلاقية بل هو إمكانية عملية. فالموارد والدراسة موجودان لإقامة عالم خال من الفقر في أقل من جيل واحد.

٦٠ - السيد دوس سانتوس (موزامبيق): قال إن الفقر تهديد محتمل للاستقرار الاجتماعي والسياسي في بلده ومن ثم فهو أحد الشواغل الأولية لوفده. وأشاد بالأمين العام لما قام به من عمل ممتاز حتى الآن في سبيل القضاء على الفقر. وتتيح مناقشة تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر فرصة لتقييم التقدم المحرز ورسم طريق التقدم. فالفقر أصبح موضوعاً محورياً في المجتمع الدولي، وموزامبيق تشاطره الأهداف الموضوعية لتخفيض الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ولبلوغ تلك الأهداف ينبغي أن تصاغ دون تأخير شراكة حقيقية بين المانحين والبلدان النامية ومنظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني عموماً.

٦١ - وتقع على عاتق البلدان النامية المسؤولية الأولى عن التصدي لقضية القضاء على الفقر، التي أصبحت شاغل السياسة الرئيسي لكثير من الحكومات. فقال إن حكومته استهلت برامج بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي موجهة إلى أشد الفئات الاجتماعية احتياجاً. غير أن القلق يساور وفده إزاء الانخفاض الشديد في المساعدة الإنمائية الرسمية وإزاء عدم الوفاء على الإطلاق بهدف ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة. فعدم كفاية تدفقات المساعدة يقوّض جهود التنمية بشكل خطير. وأضاف أن موزامبيق قلقة بالقدر نفسه إزاء الانخفاض الحاد في تمويل صناديق وبرنامج الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما يشكل خطراً على قدرة المنظومة على التصدي للمشاكل الدولية الرئيسية من قبيل القضاء على الفقر. ووفده يناشد مجتمع المانحين تقديم التمويل الكافي.

٦٢ - وقد أخذت اقتصادات البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في النمو بمعدل سنوي متوسطه ٣ في المائة بفضل سياسات الاقتصاد الكلي السليمة. غير أنه يلزم للقضاء على الفقر أن تنمو المنطقة بمعدل متوسطه ٦ في المائة. ولا تزال المديونية الخارجية أهم عقبة وحيدة أمام تنمية كثير من البلدان، ولا سيما في أفريقيا. ومن ثم فتعزيز مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي اتخذها صندوق النقد الدولي، والاستعاضة عن مرفق التكيف الهيكلي المعزز بمرفق جديد للحد من الفقر والنمو، يحظيان بترحيب خاص.

٦٣ - وأضاف أن القضاء على الفقر يتطلب شراكة حقيقية بين الأمم. ولئن كانت البلدان النامية تتحمل مسؤولية الجمع بين استراتيجية شاملة للنمو والحد من الفقر فإنها تنقصها القدرة والموارد لتنفيذها. ولذا أصبحت المساعدة والتعاون الدولي ضروريين.

٦٤ - السيد جمال الدين (مصر): أعرب عن تأييده لبيان ممثل غيانا الذي أدلى به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إن القضاء على الفقر لم يعد مجرد المحور الرئيسي لعمل اللجنة بل والهدف الأساسي لجهود المجتمع الدولي في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

٦٥ - وقد آن الأوان لتوخي إطار سياسة متكاملة واحد، إطار يشمل في مفهومه، قضايا التجارة والمال والتكنولوجيا وغير ذلك ويكرس لبلوغ ذلك الهدف.

٦٦ - وفي سياق العولمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وثورة التكنولوجيا غير المسبوقة وبعد نصف قرن من صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أصبح من غير المتصور ألا ترغب بعض البلدان في الوفاء بالتزاماتها في ذلك الصدد. ومع هذا فذلك فيما يبدو هو الذي يحدث. إذ تضع البلدان المتقدمة النمو حواجز تعريفية ضد صادرات البلدان النامية. وباستثناء مشرف وحيد هو البلدان الاسكندنافية، أصبحت تقلص المساعدة الإنمائية الرسمية. ثم إنها لا تتصدى لقضايا نقل التكنولوجيا ولحقوق الملكية الفكرية وهما معا الأمران اللذان يحولان بين البلدان النامية والاستفادة من التقدم التكنولوجي.

٦٧ - أما ظاهرة تعدد أبعاد الفقر فقد عالجتها منظمات ووكالات دولية كثيرة في السنوات الأخيرة، لصالحها هي. وقد خطا مؤتمر القمة الأخير في كولون خطوة في الطريق الصحيح إذ طالب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالتعاون مع البلدان النامية في إعداد استراتيجيات جديدة لمكافحة الفقر، في سياق مبادرة لتخفيف أعباء الديون لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. والجهد الذي أعلن عنه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا في هذا الصدد يلقي الترحيب. فتخفيف عبء الديون يعني أن موارد تلك البلدان يمكن أن يعاد توجيهها لأعمال التنمية بدلا من أن تبتلعها خدمة الدين. غير أن معظم عبء مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون يقع للآن على عاتق البلدان الاسكندنافية وهولندا وسويسرا؛ فينبغي أن تتحمل البلدان الصناعية الأخرى نصيبها العادل منه.

٦٨ - وتؤدي المنظمات غير الحكومية عملا طيبا في إذكاء الوعي بالفقر باعتباره أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي. فينبغي أن تتعاون مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على نحو أوثق مع المنظمات غير الحكومية بغية تعبئة الرأي العالمي لصالح القضاء على الفقر. وينبغي أيضا أن تترجم الدول تضامنها المعلن مع البلدان النامية في كفاحها ضد الفقر إلى عمل ملموس، خاصة وأن الفقر ظاهرة خطيرة تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، حسبما بينه الأمين العام في تقريره (A/54/316).

٦٩ - ومما لا يمكن احتمال أنه يعيش نصف البشر في فقر مدقع، أو أن يعجز المجتمع الدولي عن تخفيض معدلات الوفيات بين أطفال العالم، أو عن تزويدهم باللقاحات الأساسية. في حين أن الموارد والمعارف الضرورية متوافرة؛ وما ينقص هو الإرادة السياسية والشجاعة في تحمل المسؤولية.

٧٠ - السيد صفيير يونس (البنك الدولي): لاحظ عدم فعالية النهج المتبعة سابقا في القضاء على الفقر، واقترح أن تبحث اللجنة الثانية الظروف التي تواجه البلدان النامية مما قد يتيح لها فرصة للحد من الفقر؛ وتبحث العناصر الأساسية لاستراتيجية جديدة للتغلب عالميا على الفقر؛ والاستفادة الكبيرة من الآليات السياسية والمؤسسية القائمة لتحقيق هذا الهدف. أما الظروف التي قد تساعد البلدان النامية في تصديدها لقضايا الفقر على مستوى الاقتصاد الكلي والمؤسسات والسياسات فهي على التوالي، العولمة؛ ودور المجتمع المدني في إذكاء الوعي؛ ودور

القطاع الخاص، وخاصة في إيجاد فرص العمل ودفع عجلة النمو الاقتصادي؛ وإيجاد توازن بين الجوانب الاقتصادية والمالية للتنمية، والشواغل الاجتماعية والثقافية والمؤسسية.

٧١ - وأضاف أن البنك الدولي يدعم الجهود الرامية إلى الحفاظ على بيئة تمكين للحد من الفقر في البلدان النامية عن طريق إدماجها في النظام المالي العالمي وإنشاء فرقة عمل دولية تعنى بإدارة المخاطر السلعية في البلدان النامية، بغية استكشاف نهج جديدة على أساس السوق لإدارة ضعف وتقلبات أسعار السلع الأساسية.

٧٢ - وينبغي أن تشمل العناصر الأساسية في أي استراتيجية للقضاء على الفقر تهما واسع القاعدة لآليات الحد المستدام من الفقر؛ وانتقاء للتدخلات العامة التي لها أكبر تأثير على الفقراء والحد من ضعفهم بتقليل تقلبات الدخل الناجمة عن الصدمات العالمية والمحلية والكوارث الطبيعية؛ ووضع مؤشرات للناجح. ويجب أن يشارك الفقراء بالكامل في تصميم وتنفيذ استراتيجيات الحد من الفقر وامتلاك تلك الاستراتيجيات، وأن يقدم الدعم لأنواع البنى الحكومية التي تمكن الفقراء من تصدر عملية القضاء على الفقر. وطالب بإقامة تحالفات واسعة على الصعيدين الدولي والوطني لتحقيق بناء توافق الآراء السياسية والمؤسسية اللازم لإحداث تغييرات جذرية في أنماط الدخل وتوزيع الثروة. ويمكن أن تشمل تلك التحالفات، فيما تشمل، القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكومات والجماعات والاتحادات الدينية. ويتطلب هذا المشروع قواعد وأنماط سلوك جديدة على الصعيدين الوطني والعالمي؛ وإيجاد هيكل يعطي الأولوية أيضا للإدماج الاجتماعي؛ وإحداث تغيير هام في نظام القيم العالمي وفي السلوك الاقتصادي والاجتماعي وفي صيغة التنمية.

٧٣ - الدكتور بساني (منظمة الصحة العالمية): أعرب عن القلق إزاء النقص الكلي في التقدم في سبيل بلوغ الأهداف العالمية لتخفيض وفيات الرضع والأطفال بمعدل الثلثين، ووفيات الأمومة بمعدل ثلاثة أرباع بحلول عام ٢٠١٥. وأشار إلى أن مجرد تنفيذ السياسات الصحيحة يمكن أن يحسن الحالة الصحية للسكان، وهذا ما ثبت عمليا من تجارب بعض البلدان. وأن التحضير لعقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للاستعراض الكلي لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ولتقييم هذا التنفيذ، والنظر في الإجراءات والمبادرات الأخرى يتيح الفرصة لتركيز الاهتمام الدولي على الشواغل الصحية.

٧٤ - وقال إن أماننا عددا من التحديات تشمل تحقيق تخفيض كبير في فرط معدلات الوفيات والمرض بين الفقراء، مما يتطلب أن تخصص الحكومات الموارد للأنشطة التي ثبتت فعاليتها وللتركيز على الأمراض الرئيسية كالبرداء (المالريا) وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتدرن، وعلى أشد السكان ضعفا ولا سيما النساء. ويشمل أحد التحديات مواجهة التهديدات الرئيسية للصحة الناجمة عن الأزمات الاقتصادية والبيئات غير الصحية والسلوك الخطر كإدمان التبغ، والسياسات التي لا تراعي العواقب الصحية.

٧٥ - وأشار إلى أن الخدمات الصحية في القطاع العام منقوصة التمويل بصورة مزمنة وأن الرعاية الصحية الخاصة غير منظمة في الغالب بما فيه الكفاية، وطالب باستنباط نظم وخدمات للرعاية الصحية تكون أكثر فعالية. ففي أفريقيا جنوب الصحراء يخصص أقل من ٢٥ في المائة من المصروفات المتكررة في القطاع العام

لرعاية الصحية الأولية. ويتركز موظفو الرعاية الصحية في المناطق الحضرية التي لا يصل إليها أغلبية الفقراء. والواقع أن التكلفة المانعة للرعاية الطبية سبب عام للفقير وخاصة إذا أصاب مرض مفاجئ أو إصابة مفاجئة كاسب الرزق في الأسرة المعيشية. ومن ثم فالتأمين الاجتماعي بما في ذلك ما يقوم منه على النظم التقليدية أو مخططات الائتمانات الصغيرة، أداة حيوية للحد من الفقر. ومنظمة الصحة العالمية ترحب بالاتفاقات التي أبرمت مؤخرا بشأن تخفيف وطأة الديون مما قد يمكن البلدان الفقيرة من تركيز المزيد من الموارد على مشاكلها الصحية.

٧٦ - وشدد على ضرورة الاستثمار في بناء قاعدة معارف يتاح لجميع البلدان الوصول إليها. وقال إن ٩٠ في المائة من المصروفات السنوية على البحوث الصحية توجه حالياً إلى التصدي لمشاكل الأثرياء.

٧٧ - فيجب أن يكون تحسين وحماية صحة الفقراء هدفاً مشتركاً لجميع المؤسسات العاملة من أجل القضاء على الفقر المدقع. ومع ذلك فالمشورة في مجال الصحة العامة نادراً ما تلتبس في تطوير اتخاذ القرارات، كما أن الصحة ليست عنصراً أساسياً في برامج الحد من الفقر. بل على العكس من ذلك، فبعض سياسات التنمية الاقتصادية تضخم المشاكل الصحية بالفعل؛ وعلى سبيل المثال فقد أدى عدم السيطرة على تلوث الهواء إلى ارتفاع معدل الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي. وترى منظمة الصحة العالمية أن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠٠ من أجل الاستعراض الشامل لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وتقييم ذلك التنفيذ تستطيع اجتذاب التأييد السياسي القوي من أجل إدراج عنصر صحي في عملية التنمية.

٧٨ - السيد ليسك (منظمة العمل الدولية): قال إن القضاء على الفقر يرتبط بالأهداف الاستراتيجية الأربعة لمنظمة العمل الدولية. وقد زادت إعادة تنظيم وتبسيط عمل المنظمة من حدة تركيزها الكلي على الفقر، وخاصة مشاكل الفقراء العالميين الذين تضخم عددهم نتيجة للنمو الاقتصادي الذي لم يكف لاستيعاب العمالة الزائدة والجديدة، وأدى إلى تحويل عمل العالم إلى القطاع غير الرسمي. وأصبح من المحتم أن توضع سياسة متماسكة على الصعيدين الوطني والدولي للتصدي للفقراء العاملين، مع التركيز على إيجاد فرص العمل وعلى الحماية الاجتماعية والتكامل الاجتماعي. ففي البلدان المتأثرة بالأزمات وفي الاقتصادات المهمشة في المناطق النامية حيث تتفاقم حالة الفقراء العاملين بصورة أكبر بفعل التأثير السلبي للعولمة والممارسات التحريرية الجديدة، أصبح من الأمور الحيوية أن تحمي فرص العمل وأن يحافظ على وجود شبكة سلامة اجتماعية كافية.

٧٩ - وقدمت منظمة العمل الدولية المشورة إلى الدول الأعضاء بشأن تصميم وتنفيذ سياسة لسوق العمل تلبى الاحتياجات المحددة للعمل والدخل بالنسبة للفئات الضعيفة والمحرومة كالنساء وطالبي العمل من الشباب والمسنين والمعوقين. كما قدمت المشورة إلى الدول الأعضاء بشأن تطبيق سياسات الاستثمار القائم على العمل في برامج الاستثمار القطاعية الكبيرة والمشاريع على المستوى المحلي. وأفادت هذه المشورة بوجه خاص في سياق برامج التعمير والانتعاش في المناطق المنكوبة بالصراعات. ففي حزيران/يونيه اتخذت منظمة العمل الدولية خطوة حاسمة أخرى في سبيل القضاء على الفقر، وذلك باعتماداتفاقية تحظر أسوأ صور عمل الطفل في كل الظروف.

٨٠ - والترابط بين النمو والعمل والفقير، مع الإشارة بوجه خاص إلى بُعد الفوارق بين الجنسين، تم تحليلها في وثيقة أعدها فريق مشترك بين الوكالات تابع للأمم المتحدة بقيادة منظمة العمل الدولية لتقديمها إلى الجزء رفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٩. وأعدت مناقشة هذه الوثيقة تأكيد أهمية الحصول على العمل، بما في ذلك الأعمال الحرة والتعاونيات في القطاع الخاص، للقضاء على الفقر. ولا بد أن مناقشات اللجنة الثانية سوف تسهم في تحسين التنسيق بين الجهود الوطنية والجهود الدولية للحد من الفقر عن طريق الحفاظ على النمو المستدام الموجه نحو العمالة.

٨١ - وكما أشار الأمين العام في تقريره (A/54/316، الفقرة ١٢) فإن منظمة العمل الدولية وضعت سياسات وبرامج كثيفة العمالة وساعدت الدول الأعضاء في تنفيذها. وعملا بالالتزامات المتعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية نفذت بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ومع مؤسسات بريتون وودز، عددا من الاستعراضات لسياسات العمالة القطرية أثبتت دور العمالة المنتجة في الحد من الفقر. وكانت الاستعراضات مدخلا قيما في إعداد تقرير منظمة العمل الدولية إلى مشاوره دولية تتعلق بمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية سوف تعقدها في جنيف في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، انتظارا للدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠٠ للاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٨٢ - السيد فاخر (منظمة الأمم المتحدة للطفولة): قال إن وضع برنامج عالي الجودة للخدمات الاجتماعية الأساسية للأطفال هو أحد أكثر وسائل في الحد من الفقر فعالية. ويشمل ذلك البرنامج حصول الجميع على التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية والتغذية الملائمة ومرافق المياه والإصحاح. وطالب بإجراء إصلاحات سياسة توفر بيئة التمكين اللازمة لتنمية القدرات الأساسية للنساء والأطفال. وتؤيد اليونيسيف في هذا الصدد مبادرة ٢٠/٢٠ التي هي بالنسبة لها الوكالة الرائدة في منظومة الأمم المتحدة، وتعزز تخفيف وطأة الديون. وعلى الصعيد الوطني تؤيد اليونيسيف استعراضات الميزانيات والمساعدات التي تؤدي إلى إجراء حوار سياسة بشأن الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ وعلى الصعيد الدولي، تنسق جهود الأمم المتحدة لتعزيز المبادرة ٢٠/٢٠، وقد ساعدت حكومات فييت نام والنرويج وهولندا في تنظيم اجتماعين دوليين بشأن تنفيذ المبادرة أحدهما في أوسلو في عام ١٩٩٦ والآخر في هانوي في عام ١٩٩٨.

٨٣ - ويتبين من مؤشرات الناتج الاجتماعي أن جل البلدان ناقصة الاستثمار حاليا في الخدمات الاجتماعية الأساسية. ومع هذا، لا يمثل العجز العالمي المقدر بمبلغ ٨٠ مليار دولار إلا ٠,٢٥ في المائة من الإيراد السنوي العالمي. وبوسع المبادرة ٢٠/٢٠ أن تدر الموارد اللازمة لسد تلك الثغرة. ويمكن لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية أن تؤدي أيضا دورا حاسما في تحسين الحصول على الرعاية الصحية الأولية والتعليم الأساسي ومرافق المياه والإصحاح.

٨٤ - وتنفق بلدان نامية كثيرة على خدمة الدين أكثر مما تنفقه على الخدمات الاجتماعية الأساسية. وتطالب اليونيسيف بزيادة سرعة وعمق تخفيف وطأة الديون كشرط أساسي لإعادة هيكلة الميزانيات لصالح الفقراء والأطفال. وهي في هذا الصدد تؤيد المبادرة المنقحة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتؤيد تعزيز الصلة بين

تخفيف وطأة الديون والقضاء على الفقر. وترجو اليونيسيف أن تولي البلدان المشاركة في المبادرة الجديدة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون أولوية للقضاء على الفقر. ومن الأمور المشجعة أن أوغندا التي هي أول بلد يتلقى دعم المبادرة تقوم بتعليم مليوني طفل إضافيين منذ استفادتها من تخفيف وطأة الديون. وأخيرا، يجب أن يمول تخفيف وطأة الديون من أموال جديدة، لا من المساعدة الإنمائية الرسمية. وتحت اليونيسيف البلدان الصناعية والمؤسسات المالية الدولية على تخصيص موارد إضافية لذلك الغرض.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥